



مركز كارتر & الحكماء

تقرير حول لقاء عبر الانترنت، 5 آب 2020

عقد مركز كارتر و الحكماء في الخامس من آب 2020 ، جولة حوار مع المجتمع المدني الإسرائيلي ونشطاء حقوق الإنسان بمشاركة وزير الخارجية الجزائري السابق، المناضل المخضرم من أجل الحرية، ومبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي نيابةً عن الحكماء، إلى جانب ممثلين عن كلا المنظمين. وجاءت الجلسة في أعقاب جولتين سابقتين من الحوار مع ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية وداخل إسرائيل. وقد سلط المشاركون الضوء في هذا الاجتماع على ثلاثة تطورات مهمة تؤثر على الديناميكيات السياسية الداخلية في إسرائيل وإمكانيات النهوض بحقوق الإنسان الفلسطيني: "صفقة القرن" التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية، والخطط المرافقة لها التي اتخذتها حكومة نتنياهو لضم أجزاء من الضفة الغربية بشكل رسمي، وجائحة كوفيد-19. وتباينت وجهات نظر المشاركين كلٌ حسب تجربته واختصاصه.

جاء الاجتماع قبل أسبوع فقط من إعلان الحكومة الإسرائيلية عن نيتها تعليق مخطط ضم أجزاء من الضفة الغربية بحكم القانون بسبب اتفاق سلام مع الإمارات العربية المتحدة. وقد أشار المشاركون في الاجتماع أن إسرائيل بالفعل علقت هذه الخطط قبل إعلان الاتفاق مع الإمارات. وشدد المشاركون في ذات الوقت على أن الاهتمام انصب بشكل مبالغ على إمكانية الضم بحكم القانون في حين أن عملية تدريجية للضم على الأرض قد بدأت منذ عقود، وأشار أحد المشاركين إلى أنه من المحتمل أن يستمر الضم ولكن بخطوات صغيرة، "على غرار أي خطة بناء أخرى في الضفة الغربية"، باعتباره مشروعاً تم العمل عليه منذ سنوات.

رأى غالبية المشاركين أن تراجع السياسيين الإسرائيليين عن الضم الفوري للقانوني للأراضي يُعزى إلى إدراكهم أنه سيؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، إذ سترتب على إعلان الضم ردود فعل سلبية في إسرائيل وحشد الدعم الدولي لحل الدولتين، بالإضافة إلى قلق بعض السياسيين الإسرائيليين أن مثل هذه الخطوة قد تشجع "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS)" وتعزز التصور أن ما يحدث هو تجسيد لنظام الفصل العنصري. وأشار أحد المشاركين إلى معارضة شرسة من قادة المستوطنين لقيام دولة فلسطينية، كما دعت إليه إدارة ترامب، حتى وإن لم تكن دولة ذات سيادة أو قابلة للحياة حقاً. وعبر مؤثرون إسرائيليون آخرون عن مخاوفهم من أن يضر الضم بالعلاقات مع الأردن في حين أشار أحدهم إلى أن الضم قد فشل في حشد الدعم الشعبي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كما كان يتصور هو؛ وأضاف المؤثر بأن غالبية الجمهور الإسرائيلي ليس لديه الاهتمام أو الفضول حيال الضم وأن حياته لم تتأثر بشكل مباشر بهذا

خطوة، مما يعزز ويبين قلة معرفة أو اهتمام الفلسطينيين بشكل عام. في النهاية، خسر أنصار خطة الضم معركة مهمة داخل إسرائيل.

من ناحية أخرى، ينظر العديد من المشاركين إلى الجدل حول "صفقة" ترامب وضمه بأنه حرك الماء الراكد داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية، حيث كشفت حقيقة الاحتلال وإلى أين تتجه البلاد؛ حسب وصفهم بأنها شكل من أشكال الفصل العنصري. بشكل عام، لا يدرك الكثير من الإسرائيليين حقائق الاحتلال ولا يوجد أي احتكاك أو تفاعل مع الفلسطينيين إلا في حالة الخدمة العسكرية. لكن، وفقاً للمشاركين، أصبح من الجلي للجمهور الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى أن خطط الضم المحتملة التي يسعى قادتهم إلى تنفيذها هدفها توسيع الأراضي وليس احتلال عسكري "مؤقت" لأسباب "أمنية". الأهم من ذلك هو قيام عدد من الناشطين في المجتمع المدني الإسرائيلي باستغلال هذه النوافذ، الفتحاح - والإدراك- التي أوجدها الجدل القائم حول الضم لتعزيز مناصرتهم لحقوق الإنسان داخل المجتمع الإسرائيلي.

ومع ذلك، أثار أحد المشاركين المخاوف حول ردة فعل السلطة الفلسطينية - وتحديداً تعليق التنسيق الأمني - والتي كان لها عواقب سلبية غير مقصودة على الفلسطينيين أنفسهم. على سبيل المثال، أصبح الفلسطينيون في غزة الآن غير قادرين على الحصول على تصاريح للسفر إلى إسرائيل لتلقي العلاج الطبي، وذكروا حالة أخرى لإمرأة فلسطينية لم تستطع مغادرة البلاد عبر جسر النبي (المعبر البري إلى الأردن) بسبب رضيعها الذي لا يملك شهادة ميلاد مسجلة لدى الجيش الإسرائيلي بسبب تعليق التنسيق الأمني.

وحقيقة أن "البانتوسانات" قد تم إنشاؤها على الأرض من خلال مشاريع البنية التحتية الكبيرة من النقاط الهامة التي أشار إليها المشاركون وبأنها "جزء من خطة قديمة يجري تنفيذها" - فشل المجتمع الدولي في إيقافها. وأشار مشارك آخر في ذات السياق إلى اليمين السياسي وحركة المستوطنين الذين يواصلون تخطي الحدود والتمادي، على سبيل المثال إقامة بؤرة استيطانية غير شرعية بالقرب من نقطة تفتيش للجيش؛ من حيث المبدأ يتوجب على الجيش منع إنشاء البؤر الاستيطانية غير القانونية. وتحدث المشاركون أيضاً عن الاعتداءات المتكررة بحق المجتمع المدني، لا سيما جماعات حقوق الإنسان، من قبل الحكومة وأطراف أخرى من اليمين المتطرف وازدادت وتيرة هذه الهجمات في خضم النقاش والجدل حول الضم وبحسب أحد المشاركين فهذا يعود إلى الفراغ السياسي في اليسار وغياب أية معارضة لهذا الهجوم، وتلقى المجتمع المدني الضربة، وتحدث آخر عن "آلات دعاية قوية على اليمين".

لم يخلُ الجو من بعض التفاؤل والايجابية؛ بالإضافة إلى فرص المناصرة والتأييد المتنامية داخل إسرائيل حول الضم، بدأ المشاركون أكثر حماسةً بفعل الاحتجاجات المستمرة التي أجج نارها الغضب وعدم الرضا من تعامل نتنياهو مع الجائحة. على الرغم أن هذه الاحتجاجات كانت بالمجمل حول القضايا الاجتماعية الإسرائيلية مثل الفساد وسياسة الحكومة في التعاطي مع جائحة كوفيد-19 ، إلا أن المشاركين يرون فيها أمراً مختلفاً عن سابقتها في إسرائيل ويسعون إلى الاستفادة منها لتعزيز المناصرة والتأييد بشأن قضية الاحتلال. أشار أحد المشاركين إلى أن بعض المتظاهرين بدأوا في إيجاد روابط لما يحدث مع واقع الاحتلال، ويعزو ذلك جزئياً إلى حملات المناصرة لجماعات حقوق الإنسان. وكان أحد مواضيع أو قضايا

الاحتجاجات هو عنف الشرطة، حيث بينت بعض جماعات حقوق الإنسان أوجه التشابه والربط بين الحاجة إلى محاسبة الشرطة لممارستها العنف ضد المتظاهرين الإسرائيليين والحاجة إلى فعل ذات الشيء في ما يتعلق بعنف الشرطة ضد الفلسطينيين، وكانت حادثة إطلاق النار على الفلسطيني المصاب بالتوحد، إباد حلاق، قد حظيت باهتمام خاص في هذا السياق. ولكن، حقيقة أن هذه الاحتجاجات بلا قيادة تجعل من الصعب جداً عليها كسر اللامبالاة الطاغية لدى الإسرائيليين تجاه الفلسطينيين والاحتلال، حسب أقوال المشاركين. من جهة أخرى، أشار أحد المشاركين إلى إمكانية عقد تحالف بين يسار الوسط واليسار المتطرف، لكنه لم يكن واضحاً بشأن كيفية تعبئة ذلك لصالح الحقوق الفلسطينية.

ومن المحفزات أو النواحي الإيجابية التي أشار إليها مشاركون آخرون زيادة مشاركة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في الانتخابات، إذ أن من نتائج دخول القائمة المشتركة في الانتخابات هو زيادة التمثيل الفلسطيني في الكنيست وتوسيع معسكر السلام لأغراض بناء الائتلاف بنسبة 20%. يُنظر إلى الخطاب الصادر من القائمة المشتركة - "نعمل بالنيابة عنا جميعاً" - على أنه تطور مهم يمكن أن يغير المشهد السياسي بشكل دراماتيكي. تحدث أحد المشاركين عن مبادرات لفهم أفضل للمصالح المشتركة للعرب الفلسطينيين واليهود. ومع ذلك، حذر أحد المشاركين من أن الافتقار إلى المعرفة وعدم الاهتمام بين الإسرائيليين بشأن الاحتلال وحقوق الفلسطينيين، إلى جانب الدعاية المكثفة، قد يعيقان التقدم.

اتفق المشاركون على ضرورة ممارسة ضغط دولي فعلي من أجل إحداث التغيير المرجو، وهم على إدراك أن الولايات المتحدة هي اللاعب الأقوى والأكثر نفوذاً على إسرائيل، ولكن حسب رأيهم يمكن أن يلعب الإتحاد الأوروبي دوراً كبيراً في المنطقة وتأثيراً كبيراً بفعل أزرعه وإمكانياته الاقتصادية. واعتبر البعض أن تحذيرات الإتحاد الأوروبي بفرض العقوبات لعبت دوراً هاماً في منع الضم بحكم القانون. من جهة أخرى، أعرب المشاركون عن خيبة أملهم من البرنامج الذي تبناه الحزب الديمقراطي الأمريكي مؤخرًا والذي فشل في ذكر كلمة "احتلال"، لكنهم في ذات الوقت يأملون أن تتعامل إدارة جو بايدن على الأقل مع حقوق الإنسان الفلسطيني وتساعد في وقف الانتهاكات مثل هدم المنازل. بدأت الاشتراكية العالمية، المنظمة الدولية التي تضم الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية والعمالية، مؤخرًا عريضة لطردهم حزب العمل الإسرائيلي من صفوفه بسبب دعم الأخير لخطة الضم؛ حزب ميرتس عضو في هذه المنظمة أيضاً. وقد قيل في هذا الإطار إن هكذا خطوات تستهدف المواقف السياسية سوف تكون مفيدة حتى يعلم الإسرائيليون أنهم تجاوزوا خطأ أحمر¹.

الخلاصة

سلطت هذه النقاشات الضوء على الديناميكيات الناشئة في إسرائيل والدور الذي يضطلع به المجتمع المدني الإسرائيلي في صياغة الاتجاهات الناشئة والفرص التي تقدمها. وأعرب المشاركون عن إعتقادهم أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة بدائل لحل الدولتين الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة. لو أجمع المشاركون أنه لا يوجد أدنى اهتمام أو رغبة من القادة السياسيين الإسرائيليين بالتفاوض مع الفلسطينيين حول إقامة الدولة الفلسطينية، "نحن نعيش بالفعل في واقع الدولة الواحدة حيث يسيطر الإسرائيليون على نصف السكان". بدلاً من ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى التركيز على التزامات إسرائيل ومسؤولياتها بموجب

¹ انسحب حزب العمال من المنظمة كردة فعل على ذلك.

القانون الدولي، وعلى ضرورة زيادة المشاركة الدولية لإنهاء "الوضع الاستعماري" في إسرائيل / فلسطين ، والعمل على الاستفادة من الفرص التي توفرها اللحظة السياسية لتحقيق التفاهم بين الإسرائيليين حول ما يحدث للفلسطينيين.